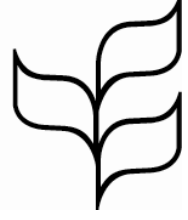


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/9/20
6 March 2008

Arabic
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
الاجتماع التاسع
بون/ من ١٩ إلى ٣٠ مايو/أيار
البند ٢-٣ و ٦-٣ و ٥-٤ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا الشاملة – تقرير التقدم والنظر في الاقتراحات للعمل المستقبلي

مذكرة مقدمة من قبل الأمين التنفيذي

أولاً - مقدمة

1. توضح المذكرة الحالية ما تم إحرازه من تقدم بشأن البنود المختلفة على جدول الأعمال المؤقت بالاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، والذي لم تتم الإشارة إليه بطريقة أخرى في الوثائق ذات الصلة بذلك الاجتماع. ووفقاً لذلك، تُركز الأوصاف على التقدم ودراسة الاقتراحات التي طلبها الاجتماع الثاني عشر للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (انظر UNEP/CBD/COP/9/2) حول القضايا الشاملة التالية:

(أ) الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات (البند ٢-٣)؛

(ب) منهج النظم الإيكولوجية (البند ٦-٣)؛

(ج) التنوع البيولوجي وتغير المناخ (البند ٥-٤)؛

2. تقدم المذكرة أيضاً موجزاً عن التقدم الذي تم إحرازه منذ الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف حول عدد من القضايا غير المدرجة على جدول الأعمال المؤقت للاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، وتشمل:

(أ) تقييم الأثر؛

(ب) السياحة؛

(ج) الاستخدام المستدام.

3. قد يرغب مؤتمر الأطراف في:

(أ) مراقبة التقدم الذي تم إحرازه بشأن القضايا الشاملة؛

(ب) دراسة ودعم التوصيات الهامة في هذا الشأن والصادرة عن الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، في تقارير اجتماعيها الثاني عشر والثالث عشر (UNEP/CBD/COP/9/2 و UNEP/CBD/COP/9/3) والتي أعيد نشرها في مجموعة مسودات المقررات لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف (UNEP/CBD/COP/9/1/Add.2).

أولاً- الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات (البند ٣-٢)

1. وفقاً للمقرر VII/31، أجرت الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية استعراضاً متعمقاً لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات، بناءً على الوثائق المرجعية وآراء الخبراء والحوار العالمي، وقد ترتب على ذلك صدور التوصية XII/2 (UNEP/CBD/COP/9/2، المرفق ١).

2. في الفقرة ٢ من تلك التوصية، طلبت الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية من الأمين التنفيذي أن يضع، للاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، وبالتعاون مع الشراكة العالمية لحفظ النباتات والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات ذات الصلة، مع الوضع في الاعتبار المساهمات من الأطراف والحكومات الأخرى وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، "تقريراً لحفظ النباتات" يمكنه أن يقدم آراء للنسخة الثالثة من الدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم ويعمل كوسيلة اتصال وأداة لزيادة الوعي حول تنفيذ الاستراتيجية.

3. واستجابة لهذا الطلب، قام الأمين العام، بالتعاون عن كثب مع الشراكة العالمية لحفظ النباتات والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الدولية لحفظ حدائق النباتات، بتنظيم اجتماع لفريق صياغة تطوعي عُقد في حدائق النباتات الوطنية في غلاسنييفين بدبلن، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٧. اتفق المشاركون في الاجتماع على المحتويات ودراسات الحالة المحتملة لهذا المشروع ووضعوا الخطوط العامة لتقرير حفظ النباتات. وعلاوة على ذلك، وجه رئيس الشراكة العالمية لحفظ النباتات دعوة إلى المتطوعين لصياغة العناصر والخطوط العامة للأهداف المختلفة؛ والموافقة على الخطوط الزمنية والإشراف على إنتاج التقرير.

4. تألف الفريق التطوعي من أعضاء أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي ورئيس الشراكة العالمية لحفظ النباتات والمنظمة الدولية لحفظ حدائق النباتات والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة ومؤسسة PlantLife International والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعهد جنوب أفريقيا الوطني للتنوع والحدائق الوطنية الملكية، إدنبرة (المملكة المتحدة) والدول الرئيسية الثلاث بالاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات (المملكة المتحدة وأيرلندا وكندا). سوف تُتاح مسودة تقرير حفظ النباتات كوثيقة معلوماتية لمؤتمر الأطراف (UNEP/CBD/COP/9/INF/25).

5. وبالإضافة إلى ذلك، عملت الأمانة عن كثب، من خلال التعاون المستمر من المنظمة الدولية لحفظ حدائق النباتات، مع الأطراف المختلفة، بما في ذلك اليابان والمكسيك والوكالات بغية تقوية التنفيذ الوطني للاستراتيجية.

ثانياً- منهج النظم الإيكولوجية (البند ٣-٦)

6. في المقرر VII/11، الفقرة ١٢، طلب مؤتمر الأطراف من الأمين التنفيذي تقييم تقديم منهج النظم الإيكولوجية، في ضوء الخبرات المكتسبة من الأنشطة المذكورة في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ من نفس المقرر، لكي تنظر فيه الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قبل الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف. في الفقرة ٦ من المقرر VIII/10، قرر مؤتمر الأطراف أن تطبيق منهج النظم الإيكولوجية سيكون من بين البنود المخصصة للاستعراض المتعمق في اجتماعه التاسع.

7. واستجابة لهذه المقررات، وبالتعاون مع الشركاء وبالإشارة إلى المرفق ٣ بالمقرر VIII/15، الذي يوفر مبادئ توجيهية لاستعراض برامج عمل الاتفاقية، أجرى الأمين التنفيذي الأنشطة التالية:

(أ) إعداد وثائق معلوماتية حول: (١) المعلومات المتاحة من التقارير الوطنية الثالثة (٢) دراسة أهمية تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية (وفقاً للمقرر VIII/9، الفقرتان ٢ و ١١) (UNEP/CBD/SBSTTA/12/INF/4)؛ (٣) استعراض الأنشطة الأخيرة للشركاء الرئيسيين والمبادرات والمؤسسات في التطبيق و/أو إجراء مزيد من التنقيح على منهج النظم الإيكولوجية (UNEP/CBD/SBSTTA/12/INF/2)؛ (٤) العوائق أمام تطبيق منهج النظم الإيكولوجية (UNEP/CBD/SBSTTA/12/INF/5)؛ (٥) الحالة الحالية لتطوير دليل منهج النظم الإيكولوجية وقاعدة بيانات لدراسات الحالة (UNEP/CBD/SBSTTA/12/INF/6)؛ (٦) نماذج لتطبيق منهج النظم الإيكولوجية في برامج عمل الاتفاقية (UNEP/CBD/SBSTTA/12/INF/3)؛ (٧) نتائج ورشة العمل حول منهج النظم الإيكولوجية والمناطق المحمية والممارسات التقليدية في الجزر الصغيرة المنعقد في بانكوك في الفترة من ١٢ إلى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٦ (UNEP/CBD/SBSTTA/12/INF/7)؛

(ب) إعداد وثيقة تضم هذه المعلومات ومدى تنفيذ طلبات مؤتمر الأطراف في المقررين V/6 و VII/11 والفقرات ذات الصلة في مقررات أخرى، وكيف تم تطبيق المبادئ والتوجيهات التشغيلية والمبادئ التوجيهية الخاصة بالتنفيذ، وفرص تحسين التطبيق على نحو أكبر (UNEP/CBD/SBSTTA/12/2).

8. تم النظر في هذه الوثائق في الاجتماع الثاني عشر للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، وترتب على ذلك صدور التوصية XII/1. في الفقرة ٢ من تلك التوصية، طلبت الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية من الأمين التنفيذي إجراء أنشطة مختلفة (كما هو مُدرج أدناه) وإعداد تقرير حول تقدم هذه الأنشطة لتقديمه إلى مؤتمر الأطراف في اجتماع التاسع. واستجابة لهذا الطلب، قام الأمين التنفيذي بالإجراءات التالية:

(أ) بخصوص الفقرة ٢ (ب)، قام بتحديث الدليل من خلال إضافة روابط لأدوات قامت بتطويرها وكالات أخرى؛

(ب) بخصوص الفقرة ٢ (ج)، قام بمخاطبة المؤسسات المعنية وعقد مؤتمر تليفزيوني مع الشركاء الرئيسيين في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني، ٢٠٠٧.

(ج) بخصوص الفقرة ٢ (هـ)، قام بزيادة الاهتمام بتطبيق منهج النظم الإيكولوجية في ورش التدريب الإقليمية حول تطوير الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي وخطط العمل؛

(د) بخصوص الفقرة ٢ (س)، قام بصياغة نص ملائن لتضمينه في تقريره إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة وقام بإخطار لجنة التنمية المستدامة بالنتائج ذات الصلة للتوصية XII/1.

ثالثاً- التنوع البيولوجي وتغير المناخ (البند ٤-٥)

9. في مقرره VII/15، طلب مؤتمر الأطراف من الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية النظر في نتائج التقييم العالمي لأرض الخث والتنوع البيولوجي وتغير المناخ الذي أجرته المنظمة الدولية للأراضي الرطبة ومركز البيئة العالمي. في اجتماعها الثاني عشر، في الفقرة ٢ (ب) من التوصية XII/5، رحبت الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بنتائج التقييم، وفي الفقرة ٢ (ب) (٢)، طلبت من الأمين التنفيذي، بالتعاون مع أمانات الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة، وغيرهم من الشركاء المعنيين، استعراض فرص اتخاذ مزيد من الإجراءات لدعم الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي لأرض الخث الاستوائية الحرجية إلى جانب الأراضي الرطبة الأخرى، فضلاً عن إعداد تقرير حول ما تم إحرازه من تقدم إلى الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف.

10. واستجابة لهذا الطلب، أبلغ الأمين التنفيذي عن التقدم التالي الذي تم إحرازه:

ألف- أراضي الخث الاستوائية الحرجية

1- الحالة والاتجاهات

11. تم وصف أراضي الخث الاستوائية الحرجية بصفة أساسية في جنوب شرق آسيا وهي تمثل أهمية عالمية كبيرة لحفظ التنوع البيولوجي، حيث إنها تضم العديد من أنواع النباتات والحيوانات الفريدة وتوفر خدمات نظم بيئية شديدة الأهمية، بما في ذلك تخزين الكربون والسيطرة على الفيضانات وإمداد المياه. كما أنها تمثل أهمية كبيرة من حيث توفير الدعم الحياتي للمجتمعات المحلية.

12. أظهر تقييم حالة واتجاهات أراضي الخث الحرجية أن المنطقة الأصلية لمثل تلك الغابات في جنوب شرق آسيا كانت حوالي ٣٠ مليون هكتاراً، بخسائر بلغت على مدار العشرين سنة الماضية من ٢٠ إلى ٢٤ مليون هكتاراً. وفيما يتعلق بالتهديدات، تم إخلاء وتصفية حوالي ١٢ مليون هكتاراً كما تم قطع أو إفساد من ٨ إلى ١٢ مليون هكتاراً إضافياً وعلاوة على ذلك، احترقت خلال العشر السنوات الماضية ثلاثة ملايين هكتاراً تقريباً، مما أدى إلى انتشار الضباب العابر للحدود على نطاق واسع، وهو ما كان له تأثيرات بيئية واقتصادية وصحية خطيرة يُقدر أن تسهم انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن الصرف والحرائق في جنوب شرق آسيا بحوالي ٢ بليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً أو ما يعادل حوالي ٨ بالمائة من انبعاثات الوقود الحفري العالمية.

2- دعم تقييم التنوع البيولوجي وتغير المناخ بأراضي الخث

13. عقب النظر في التقييم في الاجتماع الثاني عشر للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، تم تعزيزه في عدد من الاجتماعات الوطنية والدولية بأجزاء مختلفة من العالم. تم إخطار الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ باكتمال التقرير والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الاجتماع الثاني عشر للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية. تمت الإشارة إلى التقييم وأهميته بالنسبة لارتباطات تغير المناخ/التنوع البيولوجي في بيان رفيع المستوى ألقاه الأمين التنفيذي في افتتاح الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. حرص الأمين التنفيذي، مع المنظمة الدولية للأراضي الرطبة ومركز البيئة العالمي، على تدعيم النتائج أثناء الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ من خلال مؤتمر صحفي وحدث جانبي. ركز الاجتماع الإقليمي الآسيوي لاتفاقية الأمسار في يناير/كانون الثاني لعام ٢٠٠٨ على أهمية أراضي الخث وأوصى بمزيد من الإجراءات، بما في ذلك قرار الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف باتفاقية رامسار حول أراضي الخث وتغير المناخ. بدأت الأمانة أيضاً، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، استعراض تقدم البرامج مع توفير دعم علمي وسياسي إضافي لربط حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام في الأراضي الرطبة بالأنشطة استجابة لتغير المناخ. تم أيضاً تحديد عدد من العمليات المستمرة. وعلى المستوى السياسي، على سبيل المثال، دعت قمة المياه الأولى لمنطقة آسيا والمحيط الهادي (من ٣ إلى ٤ ديسمبر كانون الأول لعام ٢٠٠٧) إلى الإقرار المُحسن لإدارة موارد المياه المتكاملة عند النظر في المياه والحد من خطورة الكوارث ومواءمة تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، يعمل البنك الدولي على صياغة استراتيجية لتغير استخدام أراضي الخث مع إبداء اهتمام خاص بإندونيسيا.

3- دعم دمج أراضي الخث الحرجية الاستوائية داخل الآلية التي يجري تطويرها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها

14. عملت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي مع مركز البيئي العالمي على التوعية بنتائج التقييم من حيث ارتباطها بأراضي الخث الحرجية الاستوائية أثناء اجتماع رفيع المستوى حول الغابات وتغير المناخ انعقد في أستراليا في يوليو/تموز لعام ٢٠٠٧ من خلال ملصقات وعروض تقديمية وتدخلات أثناء الاجتماع.

15. في أغسطس/آب لعام ٢٠٠٧، قدم مركز البيئة العالمي عرضاً تقديمياً إلى ائتلاف دول الغابات المطيرة في إندونيسيا من أجل تشجيع تضمين أراضي الخث الحرجية الاستوائية في الاقتراح المقدم من قبل الفريق للنظر فيه في الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

16. في ديسمبر/كانون الأول لعام ٢٠٠٧، قام الأمين التنفيذي بتوزيع الموجز التنفيذي للتقييم العالمي للتنوع البيولوجي وتغير المناخ بأراضي الخث على جميع أطراف الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ الذين حضروا الجلسة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف بالاتفاقية. في ١٥ ديسمبر/كانون الأول، أقر مؤتمر الأطراف مقررًا لتوجيه تطوير آلية الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، بما في ذلك مرفق حول مشروعات إيضاحية تتضمن إشارات خاصة إلى الأحكام ذات الصلة باتفاقية التنوع البيولوجي. يُنتج المقرر الذي تم إقراره تضمين أراضي الخث الحرجية الاستوائية داخل الآلية.

4- دعم تنفيذ استراتيجية إدارة أراضي الخث لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٠)

17. في نوفمبر/تشرين الثاني، أقرت الدول العشر الأعضاء برابطة أمم جنوب شرق آسيا استراتيجية إدارة أراضي الخث لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٠ لكي تعمل كإطار لتوجيه الإدارة المستدامة لأراضي الخث الاستوائية في جنوب شرق آسيا. استجابة لاستراتيجية إدارة أراضي الخث لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، تجري الدول الأعضاء تقييمات لموارد أراضي الخث بها/أو تعمل على تطوير خطط عمل وطنية خاصة بأراضي الخث.

18. منذ أكتوبر/تشرين الأول لعام ٢٠٠٧، تعمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومركز البيئة العالمي بمساعدة برنامج التعاون للتنمية بأستراليا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على دعم الدول الأعضاء لإجراء مزيد من التطوير لخطط العمل الوطنية الخاصة بها. تم إجراء دراسات استقصائية لأراضي الخث في بروناي دار السلام وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. كما نُظمت مناقشات في بروناي دار السلام وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام من أجل تقييم تقدم خطط العمل الوطنية وتطويرها على نحو أكبر.

5- تأمين الموارد المالية لدعم تنفيذ استراتيجية إدارة أراضي الخث لرابطة أمم جنوب شرق آسيا

19. قامت أمانة أمم جنوب شرق آسيا والدول الأعضاء برابطة أمم جنوب شرق آسيا، بدعم من مركز البيئة العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بإعادة صياغة اقتراح من أجل إعادة التأهيل والاستخدام المستدام لأراضي الخث الحرجية الاستوائية في جنوب شرق آسيا وقامت بتقديمه إلى مرفق البيئة العالمية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧. في نوفمبر/تشرين الثاني لعام ٢٠٠٧، اعتمد مجلس مرفق البيئة العالمية تخصيص مبلغ ٤,٥ مليون دولار أمريكي للمشروع، شريطة تطوير وثيقة مشروع متكاملة وتأمين موارد تمويل مساعدة أخرى.

20. عُقد مؤتمر الأطراف باتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التلوث بالضباب العابر للحدود في سبتمبر/أيلول لعام ٢٠٠٧ في بنوك. اعترف المؤتمر بأهمية الإدارة المستدامة لأراضي الخث من أجل منع الحوادث المتكررة لحرائق أراضي الخث والضباب المرتبط بها. تم إنشاء صندوق للضباب برابطة أمم جنوب شرق آسيا بموجب الاتفاقية. تم استعراض خيار توجيه الأموال للوقاية من الحرائق والسيطرة عليها في أراضي الخث الحرجية بالمنطقة. ساهمت دول المنطقة في الصندوق، ويجري السعي للحصول على مزيد من المساهمات.

21. في يوليو/تموز من عام ٢٠٠٧، أعلنت أستراليا أنه سيتم تخصيص ثلاثة ملايين دولار أسترالي في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لدعم العمل في إندونيسيا من أجل مواجهة الحرائق في أراضي الخث. ومن ثم، تم في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ إطلاق مبادرة غابات ومناخ كاليمانان بقيمة ١٠٠ مليون دولار أسترالي وقت انعقاد اجتماع رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لدعم العمل طويل الأجل بغية حفظ أرض الخث والغابات الأخرى في إندونيسيا.

6- تطوير آليات تمويل جديدة لدعم الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي لأراضي الخث الحرجية الاستوائية

22. تم إطلاق صندوق الشراكة في الغابات التابع للبنك الدولي في بالي في ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ ومن المتصور أن يزاوّل أنشطته في ٢٠٠٨. تم تحديد هدف دلالي بمبلغ ١٠٠ مليون دولار من أجل توفير الدعم لبناء القدرات في الدول النامية فيما يتعلق بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات. وبالإضافة إلى هذا، من المتصور تنفيذ عدد من المشاريع الإيضاحية على مدار الخمس سنوات القادمة. ودخل صندوق البنك الدولي، سيتم النظر بشكل كامل في خيارات تعظيم الإعانات المشتركة للتنوع البيولوجي.

23. بالشراكة مع BioX، قامت المنظمة الدولية للأراضي الرطبة بإطلاق الصندوق العالمي لأراضي الخث في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧، بهدف تحقيق خفض محقق في الانبعاثات نتيجة تجنب الانبعاثات من أراضي الخث الاستوائية التي أعيد تأهيلها. ويرجى أن يجذب هذا الاهتمام من سوق الكربون للاستثمار في إعادة تأهيل أراضي الخث. يجري حاليًا إعداد خطط لتوفير التمويل لتطوير/اعتماد المنهجيات وإعداد بعض المشروعات الاستراتيجية في كاليمانتان وسوماترا.

7- تقليل التعارضات بين حفظ أراضي الخث الحرجية الاستوائية وإنتاج زيت النخيل وأنواع الوقود الحيوي ذات الصلة

24. أحد الأسباب الرئيسية لتحول أراضي الخث الحرجية الاستوائية في السنوات الأخيرة هو تزايد الطلب العالمي على الزيوت النباتية، وخصوصًا زيت النخيل. فقد تمت زراعة مساحات شاسعة من أراضي الخث الاستوائية في جنوب شرق آسيا بأشجار زيت النخيل مع تزايد الطلب على الزيت من خلال سوق الوقود الحيوي المتنامي. يؤدي تحويل أراضي الخث الحرجية إلى نباتات زيوت النخيل إلى خسارة واسعة النطاق للتنوع البيولوجي وانبعاثات الغازات الدفيئة. تم تنظيم اجتماعين في تلك الفترة لتقليل تأثير نباتات زيوت النخيل على التنوع البيولوجي وتغير المناخ. جمعت ورشة عمل فنية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ في كوالالمبور خبراء المناخ والتنوع البيولوجي والنباتات من أجل تقييم المسألة وتوصية خطوات لتقليل التأثيرات إلى أقل درجة في نوفمبر/تشرين الثاني لعام ٢٠٠٧، أقرت الدائرة المستديرة حول زيوت النخيل المستدامة مبادئ ومعايير جديدة لزيوت النخيل المستدامة، والتي تضم توجيهات لتجنب تحويل أراضي الخث.

25. أعد فريق حفظ المستنقعات الدولية تقييمًا لتأثير تطوير مواد الوقود الحيوية الأولية في أراضي الخث بمناطق مختلفة من العالم. كما قام بتقييم استدامة الاستخلاص المباشر للخث لاستعماله للوقود.

8- تعزيز أنشطة إعادة تأهيل أراضي الخث الحرجية الاستوائية

26. تم بدء أنشطة استثمارية لدعم إعادة تأهيل أراضي الخث الحرجية الاستوائية في العديد من الدول بجنوب شرق آسيا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند. في عام ٢٠٠٧، مدت الحكومة الهولندية تمويلها لبرنامج أراضي الخث بوسط كاليمانتان بالتنسيق مع المنظمة الدولية للأراضي الرطبة وبالتعاون مع عدد من الشركاء الآخرين. وقد تم بدء العمل لتحديد مواقع الأولوية لحفظ التنوع البيولوجي بأراضي الخث في جنوب شرق آسيا بدعم من مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتنوع البيولوجي.

باء- أنشطة أمانة رامسار وفريق الاستعراض العلمي والتقني التابع للاتفاقية

27. قبيل بدء حلقات عمل نصف المدة لفريق الاستعراض العلمي والتقني في مارس/آذار ٢٠٠٧، عقد الفريق وأمانتا اتفاقية رامسار واتفاقية التنوع البيولوجي حلقة عمل خبراء مشتركة حول "الأراضي الرطبة والمياه والتنوع البيولوجي وتغير المناخ" لاستعراض المعرفة والقضايا الحالية وتحديد الأولويات المستقبلية الجديرة بالاهتمام. وقد تم إطلاق مشروع تقرير حلقة العمل هذه غير المحرر على نحو مشترك بواسطة الأمين التنفيذي والأمين العام لاتفاقية رامسار بمناسبة اليوم العالمي للتنوع البيولوجي في ٢٢ مايو/نوار ٢٠٠٧، وهو متاح على: www.biodiv.org/doc/case-studies/wtr/cs-wtr-ramsar-en.pdf. وقد أكد اجتماع الخبراء على الحاجة إلى درجة أفضل من التواصل والوعي الجماهيري فيما يتعلق بالأراضي الرطبة والمياه والتغير المناخي. وقد كان للتقرير تأثير قوي بالفعل على فريق الاستعراض العلمي والتقني بما في ذلك التبنّي المعزز للتغير المناخي كقضية مستجدة في عمل الفريق الإضافي.

28. تطرق فريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لاتفاقية رامسار مجدداً للقضايا ذات الصلة بالأراضي الرطبة والتغير المناخي في حلقات عمل نصف المدة الخاصة به والتي عقدت في مارس/آذار ٢٠٠٧، واتفق الفريق على إنشاء مجال عمل مواضيعي إضافي يعني بهذا الموضوع المستجد ويقوده رئيس الفريق. تم القيام ببعض العمل المبدئي على النحو الذي تمت مناقشته في الاجتماع الرابع عشر لفريق الاستعراض العلمي والتقني والذي عقد في الفترة من ٢٨ يناير/كانون الثاني إلى ١ فبراير/شباط ٢٠٠٨ وسيعمل الفريق على تطوير النطاق والاختصاص ومهام الأولوية المقترحة لمجال العمل هذا استعداداً لتقديم مجموعة أكثر استيفاءً من الأنشطة في فترة الثلاث سنوات القادمة، بما في ذلك كيفية الربط على الوجه الأمثل في المستقبل مع العمليات التقنية الموصى بها في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) والاتفاقية المتعلقة بالتغير المناخي. يُتوقع أن ينظر الفريق في تقديم مشروع قرار إضافي حول هذه القضايا إلى اللجنة الدائمة والاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية رامسار.

29. ناقش فريق الاستعراض العلمي والتقني عدداً من الإصدارات في اجتماعه الرابع عشر تشمل:

(أ) تقرير الإجراءات الخاص بحلقة العمل المشتركة لاتفاقية التنوع البيولوجي - رامسار (راجع الفقرة أعلاه)، والذي سيتم مراجعته وتحديثه بشكل أكبر وتضمينه معلومات إضافية حول التكيف ونشره كتقرير تقني مشترك لاتفاقية التنوع البيولوجي/رامسار؛

(ب) تقرير حول المنهجيات البسيطة لتقييم مدى الضعف الهيدرولوجي للأراضي الرطبة لسيناريوهات التغير المناخي (يجري إعداده لفريق الاستعراض العلمي والتقني STRP بواسطة مركز الإيكولوجيا والهيدرولوجيا في المملكة المتحدة)، ويتوقع كذلك أن يتم إصداره كتقرير تقني تابع لاتفاقية رامسار؛

(ج) ورقة مناقشة المراجعة (أعدها الخبير كييفين إيروين) حول "التغير المناخي واستعادة الأراضي الرطبة"؛

(د) تقرير تقني تابع لاتفاقية رامسار حول "تقييم ضعف الأراضي الرطبة" (عمل فريق الاستعراض العلمي والتقني الذي تم استئنافه من فترة الثلاث سنوات القادمة لإكماله).

30. علاوة على ذلك فقد كانت المناقشات في الاجتماع الرابع عشر لفريق الاستعراض العلمي والتقني حول رصد الأرض وإمكانية إنشاء مقرب شراكة لإيجاد نظام رصد عالمي للأراضي الرطبة ذات أهمية بالنسبة للقضايا المتعلقة بالتغير المناخي. وقد توصل فريق الاستعراض العلمي والتقني بالفعل إلى وجود ندرة في المعلومات الموحدة حول دور وأهمية الأنواع المختلفة من الأراضي الرطبة من حيث امتصاص الكربون وتخزينه، وهو ما يعد كذلك ضرورياً لوضع الحقائق الحديثة حول مثل هذه الأدوار في أراضي الخث بجنوب شرق آسيا ضمن الإطار العالمي لها.

31. تطرق فريق الاستعراض العلمي والتقني في اجتماعه الرابع عشر كذلك إلى قضية الوقود الحيوي ذات الصلة وذلك ضمن مقترحاته للعمل المستقبلي.

جيم- خيارات للعمل الإضافي

32. تشمل خيارات العمل الإضافي لمؤتمر الأطراف واجتماعه التاسع فيما يتعلق بدعم الحفاظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في أراضي الخث المزروعة بالغابات الاستوائية، وكذلك الأراضي الرطبة الأخرى أن يعمل على:

(أ) تشجيع الأطراف والحكومات الأخرى على تعزيز التعاون مع اتفاقية رامسار والمنظمات المعنية فيما يتعلق بتنفيذ المبادئ التوجيهية للعمل الدولي حول أراضي الخث؛

(ب) دعوة مركز البيئة العالمي، في ضوء الموارد المتاحة، إلى ترجمة ونشر التقييم العالمي المعني بالتنوع البيولوجي والتغير المناخي في أراضي الخث؛

(ج) الترحيب بمبادرة فريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لاتفاقية رامسار باعتبار الأراضي الرطبة والتغير المناخي قضية مستجدة هامة ودعوة الأمانة وفريق الاستعراض العلمي والتقني التابعين لاتفاقية رامسار، وفقاً للموارد المتاحة، لمزيد من التقييم لإسهام التنوع البيولوجي في تخفيف التغير المناخي والتكيف معه في أراضي الخث والأراضي الرطبة الأخرى؛

(د) مطالبة الأمين التنفيذي، بالتعاون مع أمانة اتفاقية رامسار، وفقاً للموارد المتاحة، بإجراء تحليل مدى إفادة التدابير الحافزة وآليات التمويل في مجال تخفيف التغير المناخي والتكيف معه في دعم الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام في الأراضي الرطبة؛

(هـ) دعوة مؤتمر الأطراف في اتفاقية رامسار، في اجتماعه العاشر، للنظر في العمل الملائم فيما يتعلق بالأراضي الرطبة والمياه والتنوع البيولوجي والتغير المناخي في ضوء أهمية هذا الموضوع للحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام له والرفاهية البشرية.

رابعاً- تقييم الأثر البيئي

33. في المقرر الثامن/٢٨، تبنى مؤتمر الأطراف مبادئ توجيهية تطوعية حول التنوع البيولوجي بما في ذلك تقييم الأثر البيئي وطالب الأطراف بتطبيقها، على النحو الملائم، في سياق تنفيذهم للفقرة ١ (أ) من المادة ١٤ في الاتفاقية. وتعتبر عمليات اختبار وتطبيق التوجيهات ودمج العناصر، عندما يكون ذلك ملائماً، في الإجراءات والسياسات القائمة، عملية مستمرة على مدار الكثير من الأعوام. ولهذا السبب، لم يتم تحديد تاريخ محدد للإبلاغ فيما يتعلق بتجميع الخبرات التي تأتت للأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات المعنية، والممارسين في تطبيق المبادئ التوجيهية على الظروف التي ينبغي أن تطبق فيها. وتبعاً لذلك، لا يمثل تقييم الأثر بند مميز على جدول الأعمال للاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف. وتقدم الفقرات التالية تحديثاً على التطورات الهامة منذ ٢٠٠٦:

34. تم إعداد وثيقة معلومات أساسية حول المبادئ التوجيهية التطوعية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، شاملاً تقييم الأثر، بالتعاون مع اللجنة الهولندية المعنية بالتقييم البيئي ونشرت تحت اسم السلسلة التقنية رقم ٢٦ لاتفاقية التنوع البيولوجي وتم توزيعها بين المشاركين في الاجتماع السنوي للرابطة الدولية لتقييم الأثر ٢٠٠٦.

35. تم إحراز تقدم ملموس في دعم البلدان في القضايا ذات الصلة بالتنوع البيولوجي بما في ذلك تقييم الأثر من خلال مشروع بناء القدرات في مجال التنوع البيولوجي وتقييم الأثر في البلدان النامية، وهو برنامج لبناء القدرة يرمي إلى تعزيز الممارسة السليمة في التنوع البيولوجي وتقييم الأثر البيئي. حظي مشروع CBBIA بالدعم من قبل وزارة الشؤون الخارجية الهولندية في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧. وقد عمل المشروع من خلال شراكات وشبكات في آسيا والجنوب الأفريقي وأمريكا اللاتينية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتطوير توجيهات معدة خصيصاً حسب المنطقة حول التنوع البيولوجي شاملاً تقييم الأثر وفقاً للأحكام الواردة في المقرر الثامن/٢٨ (الفقرات ٨ (أ) و ١٢ (أ)). تشمل الأدلة الإقليمية لآسيا وجنوب أفريقيا المشورة فيما يتصل بتقييم التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي ودمجهما مع تقييم الأثر. علاوة على ذلك فقد تضمن مشروع CBBIA مكون منح صغيرة لدعم الدراسات الإفرادية على مستوى البلدان التي تؤكد على الممارسة السليمة. وقد شملت البلدان المشاركة كل من نيبال وبوتان والكاميرون ونيجيريا. وتمثل القدرة التي يتم تطويرها عبر مشروع CBBIA أساساً لمزيد من الاختبار والتطبيق لهذه التوجيهات. وتوفر مجموعة أدوات مشروع CBBIA معلومات حول البرنامج ومخرجاته. ويجري عقد مناقشات مع الأطراف حول مشروع متابعة محتمل.

36. يعكف فريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لاتفاقية رامسار، بالتعاون مع منظمة بيردلايف الدولية، في الوقت الحالي على إعداد حواشٍ للمبادئ التوجيهية المضمنة في المقرر الثامن/٢٨ لتيسير تطبيقها ضمن سياق اتفاقية رامسار واتفاقية الأنواع المهاجرة.

37. ناقش المؤتمر الدولي الثاني حول الصحة والتنوع البيولوجي (COHAB 2) والذي عقد في جالواي بأيرلندا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٠٨ استخدام التقييمات الاستراتيجية في كل موضوع من موضوعات حلقات عمل المؤتمر (منع الكوارث والإغاثة والإنعاش؛ وموارد الغذاء والحماية والتغذية؛ والأمراض المعدية الناشئة) لضمان مراعاة علاقات الصحة – التنوع البيولوجي ورصدها على نحو ملائم في تصميم وتطوير الخطط والبرامج والسياسات المتعلقة بالصحة والرفاهية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. وإضافة إلى المؤتمر الرئيسي، ناقشت حلقة عمل عبر الأقاليم الصناعية حول التقييمات الاستراتيجية عدداً من الأمثلة لأفضل الممارسات وبعض الدروس المستفادة من التقييمات الاستراتيجية البيئية ودراسات تحليل الأسباب الجذرية وتقييمات التأثير الصحي التي تمت على مستوى العالم.

خامساً- التنوع البيولوجي والسياحة

38. بعد المقرر السابع/١٤، وبدعم وافر من ألمانيا، أصدرت الأمانة دليل المستخدمين للمبادئ التوجيهية لاتفاقية التنوع البيولوجي حول التنوع البيولوجي والتنمية السياحية (إدارة السياحة والتنوع البيولوجي)، بما في ذلك مسرد وتعريفات للمصطلحات التقنية المستخدمة في المبادئ التوجيهية. في الفقرة ١٢ من المقرر السابع/١٤، طلب من الأمين التنفيذي الإبلاغ عن التقدم المحرز في تطبيق وتحسين المبادئ التوجيهية بما في ذلك تطوير الأدوات ذات الصلة. تنفيذاً لهذا الطلب، أطلقت الأمانة مشروع شبكة التنوع البيولوجي والسياحة، وهو نظام تفاعلي قائم على الويب يعمل على تعزيز التبادل بين مستخدمي المبادئ التوجيهية لاتفاقية التنوع البيولوجي (<http://tourism.cbd.int/>). وقد أطلقت الشبكة في معرض التجارة والسياحة الذي أقامته البورصة الدولية للسياحة في برلين في مارس/آذار ٢٠٠٧، في حدث بالتعاون مع الوزارة الفيدرالية للبيئة في ألمانيا، بمناسبة إطلاق ألمانيا للوحدة الاستشارية التابعة لمنظمة السياحة العالمية والتي تهدف إلى إعادة تأهيل المرافق السياحية المتأثرة بإعصار تسونامي ٢٠٠٤ في كل من تايلاند وإندونيسيا.

39. في أواخر ٢٠٠٦، تم دمج المبادئ التوجيهية لاتفاقية التنوع البيولوجي في مشروع مرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بالسياحة المستدامة وإدارتها بواسطة السياحة الإيكولوجية في أوروبا، في ضوء تطبيق المبادئ التوجيهية لاتفاقية التنوع البيولوجي حول التنوع البيولوجي والتنمية السياحية في خطط إدارة السياحة في ثلاث من محميات الغلاف الحيوي في أوروبا الشرقية: محمية Babia Gora ومحمية Šumava ومحمية Aggtelek. قدمت الأمانة المساعدة الفنية، حيث إن الغرض المذكور للمشروع هو تطبيق المبادئ التوجيهية لاتفاقية التنوع البيولوجي إضافة لاعتباره جزءاً من اللجنة الاستشارية الدولية للمشروع. وقد استخدمت كذلك مؤسسة الأمم المتحدة (UNF) المبادئ التوجيهية لإنتاج المعايير الدولية للسياحة المستدامة. كما عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة (كجزء من عملية مراكش)، والتحالف من أجل الغابات المطيرة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة شراكة مع مؤسسة الأمم المتحدة في هذه المبادرة للنهوض بمشروع يهدف إلى تحديد مجموعة من المعايير العالمية للسياحة المستدامة كوسيلة لتيسير إيجاد نظام يعمل كمرجع مشترك لكافة الجهات العاملة في المجال.

40. عملت منظمة السياحة العالمية مع الأمانة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ على نشر المبادئ التوجيهية في المائدة المستديرة حول "التحديات التي تواجه السياحة المستدامة" والتي عقدت على هامش الجلسة السابعة عشرة للجمعية العامة للمنظمة في كارتاخينا دي أندياس في كولومبيا، إضافة إلى أنها تسعى لوضع مذكرة تفاهم بين منظمة السياحة العالمية وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. كما أعدت الأمانة بالشراكة مع فرقة العمل المعنية بالسياحة التابعة للجنة العالمية في الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة حول المناطق المحمية مقالا حول تمويل المناطق المحمية للاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالمناطق المحمية، والذي عقد في روما في الفترة من ١١ إلى ١٨ فبراير/شباط ٢٠٠٨ (جزء من السلسلة التقنية رقم ٣٦ لاتفاقية التنوع البيولوجي حول المساهمة الاقتصادية للمناطق المحمية).

41. استجابة للفقرة ١١ من المقرر، والتي تدعو إلى بذل جهود إضافية لرفع مستوى الوعي والتدريب فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية وإمكانية تطبيقها على قطاع السياحة، وللمقررات ذات الصلة فيما يتعلق بالمجتمعات الأصلية والمحلية، نظمت الأمانة سلسلة حلقات العمل الأولى تحت عنوان "المجتمعات الأصلية والسياحة والتنوع البيولوجي: معلومات جديدة وتقنيات قائمة على الويب" في الفترة من ١٩ إلى ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ في مدينة سانت كاترين دو لا جاك كارتييه (Sainte-Catherine de la Jacques Cartier) في كندا. بفضل الدعم الوافر المقدم من حكومتي كندا وأسبانيا، جمعت حلقة العمل الأولى هذه التي تركز على منطقة القطب الشمالي ممثلين من خمسة بلدان من هذه المنطقة، هي كندا وفنلندا والسويد وروسيا ومنغوليا والولايات المتحدة الأمريكية (الاسكا). وكانت حلقة العمل تهدف إلى بناء قدرة المجتمعات الأصلية والمحلية فيما يتعلق باستخدام التقنيات والأدوات القائمة على الويب في أغراض التسويق وتعزيز المعرفة حول السياحة القائمة على التنوع البيولوجي في منطقة القطب الشمالي، واختبار وتقييم اتفاقية التنوع البيولوجي وأدوات الويب الأخرى المتاحة للمجتمعات الأصلية والمحلية. وقد تم تحديد المواعيد الزمنية لحلقات عمل إضافية تعقد في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والمحيط الهادي والجزر الهندية مع التركيز على أحواض الغابات والجزر والجبال والمناطق الجافة وشبه الرطبة.

ساساً- الاستخدام المستدام

42. إضافة إلى المقرر السابع/١٢، انعقدت حلقة العمل الثالثة حول الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، مع التأكيد على التنوع البيولوجي الزراعي، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ في نيروبي بفضل الدعم الوافر من حكومة هولندا. يذكر أن حلقات العمل السابقة انعقدت في كل من موسكو وبيونس آيرس. تم تنظيم اجتماع نيروبي بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وثلاثة مراكز للفرق الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (المركز الدولي للأبحاث في مجال الحراثة الزراعية، والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، ومعهد بيولوجيا وخصوبة التربة المدارية التابع للمركز الدولي للزراعة المدارية والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين) وحضر الاجتماع ١٤ ممثلاً رسمياً من البلدان الأفريقية التي تم تعيينها بواسطة مراكز التنسيق الخاصة بالاتفاقية (الكاميرون والكونغو وكوت ديفوار وإثيوبيا ومصر وكينيا ومالي والمغرب والنيجر وسيشيل وجنوب أفريقيا وتوجو وأوغندا وزيمبابوي) و١٩ ممثلاً للحكومات والمعاهد البحثية الدولية والمنظمات غير الحكومية واتحادات المزارعين ومنظمات الشعوب الأصلية والرعية. وقدم المشاركون في حلقة العمل ١٩ دراسة إفراضية حول الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية في بلدانهم، مع مراعاة موضوع حلقة العمل وتركيزها على الزراعة. وقد تم تضمين كافة العروض على الموقع: <http://www.biodiv.org/programmes/socio-eco/use/workshops.shtml>. وتجدر الإشارة إلى أن النتائج النهائي لحلقات العمل الثلاثة أسهم في الاستعراض المتمم لبرنامج العمل المعني بالتنوع البيولوجي الزراعي في الاجتماع الثالث عشر للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية.